



أمانة عمان الكبرى تطلق المرحلة الثانية من خطتها الشمولية لعمان

عمان، الأردن (حزيران 2007) - أعلن أمين عمان المهندس عمر المعاني، عن المرحلة الثانية من المخطط الشمولي، والتي توضح سياسات التخطيط المتعلقة بتطوير المحاور الرئيسية في مدينة عمان.

ويرتبط هذا الإعلان بالمرحلة الأولى من المخطط الشمولي للمدينة، والتي تم الإعلان عنها في شهر شباط (فبراير) من هذا العام، وتضمنت تحديد مواقع إنشاء المباني العالية والأبراج في مواقع تتميز في بعدها عن الحركة الكثيفة والتي تشهدها بعض المحاور كشوارع زهران، وذلك إلى مناطق أكثر ملائمة.

وقال المهندس المعاني في جلسة حوارية عقدت مساء اليوم في مبنى نقابة المقاولين الإنشائيين حول المرحلة الثانية من المخطط الشمولي للمدينة أن " العاصمة عمان سيتضاعف عدد سكانها من 2.2 الى 6.4 في عام 2025 وعليه يترتب وضع خطط استراتيجية لتوجيه النمو بشكل منظم "، مشيراً إلى أن احد الخطط التي تبنتها أمانة عمان في هذا السياق هي سياسة التكتيف على المحاور الرئيسية في العاصمة مع مراعاة الطابع الحضري المميز للمدينة.

وتابع المهندس المعاني قائلاً " لا يمكن للمدينة ان تتوسع بنفس النهج العشوائي المتبع حالياً مما له اثر سلبي على طابع المدينة وزيادة الاختناقات المرورية والتوسع على

حساب المناطق الزراعية والأراضي الحرجية حيث أننا بحاجة إلى الحفاظ على هذه الأراضي والمناطق الزراعية لاهميتها البيئية والتي تعتبر رئة المدينة".

ولفت إلى " أن إستراتيجية التكتيف العمراني على المحاور الرئيسية تشجع اقامة مباني بارتفاعات مختلفة ضمن معايير واضحة تضمن من خلالها توفير شبكة موصلات وتصميم عمراني مميز بالاضافة الى توفير مناطق للمشاة وزيادة الرقعة الخضراء ".

وقال أن " هذه الإستراتيجية تعمل بشكل كبير على تحويل بعض المحاور الرئيسية في العاصمة الى شوارع ذات طابع مميز، فمثلا شارع زهران يجب ان يكون معلما بارزا في مدينة عمان وهو الان مهدد بخطر التوسع العشوائي ".

وبحسب سياسة التكتيف يعتبر شارع زهران من الدوار الاول وحتى الخامس منطقة تتمتع بطابع عمراني تراثي حيث تم تحديد ارتفاعات المباني في هذه المنطقة باربع طوابق كحد اعلى مع ايجاد برامج وتعليمات خاصة فيما يتعلق بالمباني ذات الطابع التراثي للمحافظة عليها حيث ستقوم امانة عمان بالعمل مع مالكي المباني لتوفير الاستعمالات المناسبة لها، لتتمكن هذه المباني من إعادة الحياة إلى تلك المواقع.

وبالنسبة للجزء المتبقي من شارع زهران، والذي يمتد ما بين الدوار السادس والدوار الثامن، فان أمانة عمان ستعمل على تعزيز هذه المنطقة من خلال زيادة المناطق الخضراء من حوله، وتحديد المباني فيه كمباني متعددة الاستعمال اي سكنية وتجارية

وتوفير مناطق للمشاة حيث سيكون امتدادا لمشروع منطقة شوارع المشاة في الصويفية مما سيعمل على احياء هذه المناطق بشكل متجانس.

ويضم شارع زهران على امتداده العديد من الأراضي الخالية وغير المستغلة، حيث قال المهندس المعاني ، " لدى أمانة عمان رؤية واضحة فيما يتعلق بتطوير شارع زهران، وخاصة للمناطق ما بين الدوار السادس والدوار الثامن ولتطبيق هذه الرؤية يجب العمل مع اصحاب هذه الاراضي لتحقيق المنفعة العامة لهذا الشارع الحيوي وابرار الفرص المتاحة لهذه المنطقة".

وأضاف " ستعمل الأمانة على توفير كافة الحوافز الاقتصادية لأصحاب الأراضي من خلال زيادة كثافة مواقع المشاريع المتوقع اقامتها، وتوفير خبراء في التطوير الحضري لتصميم المباني في هذا الشارع بحيث يتم تطوير الموقع بشكل نعتز به".

ومن أهم العناصر الخاصة بسياسة التكثيف هو توفير وتحسين النقل العام في المدينة، حيث يعتبر هذا الأمر حجر الزاوية في المخطط الشمولي لمدينة عمان، إذ لا تتوفر عناصر التنمية الشاملة في العاصمة دون الحصول على نظام عصري ومتطور للنقل العام. ويقع عائق هذه المسؤولية في الوقت الحالي على الحكومة حيث تجري المفاوضات حالياً لأن تستلم أمانة عمان مسؤولية تطوير قطاع النقل العام لمدينة عمان وهذا اجراء تقليدي متبع في مختلف المدن والعواصم الكبرى حول العالم.

وأطلقت الأمانة سياسة خاصة تعمل على تشجيع اقامة المباني متعددة الاستعمالات ضمن هذه المحاور الرئيسية، وذلك للتخفيف من ازمة السير على هذه الطرق مما يتيح الفرص لتفعيل وتحسين خدمات النقل العام عليها.

وفي هذا السياق قال المهندس المعاني أن " فكرة المباني متعددة الاستعمالات ليست جديدة على العاصمة عمان، حيث ان هذه المباني هي ما يميز الاحياء القديمة في عمان وما يساعد على البقاء على روحها " .

وتابع " نسعى الآن إلى نشر هذه الميزة ضمن أحياء عمان المختلفة وبصورة عصرية من خلال اقتباس المعايير المعمول بها في مختلف المدن الكبرى في العالم والتي تتوافق مع البيئة الخاصة بمدينتنا " .

ويتضمن المخطط الشمولي الذي يعد خطوة مهمة واستباقية لمأسسة التنظيم في المدينة دراسة لعمان الحالية ورؤية لها بعد عام 2020 ويعرض الإجراءات التي تتخذها الأمانة تشريعياً وتنظيمياً لاستيعاب التوسع وتخفيف الضغط عن المدينة، مثلما يهدف إلى تنظيم وتوضيح وتحديد استخدامات جميع الأراضي وأنماط البناء فيها من حيث الحجم والمساحة وصفة لاستخدام.

وكان جلالة الملك عبد الله الثاني أوعز برسالة ملكية وجهت إلى أمين عمان في أيار من العام الماضي بإعداد مخطط شمولي لمدينة عمان بهدف تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والارتقاء بخدمات البنية التحتية لتبقى العاصمة منطقة جذب للمشاريع التنموية، على أن تحافظ على عراقتها واحتضانها للمبدعين والمثقفين وأن تغنى بالتنوع الفكري.

- انتهى -